

الإصلاح الاجتماعى والقوانين

يكثُر الكلام فى الإصلاح الاجتماعى فى الآونة الحاضرة :
نقرؤه فى الصحف ، ونسمعه فى الإذاعة ، ونتلقاه من الكتب ،
ونشهده فى المحافل العامة ، ونتحدث به فى المجالس الخاصة ،
وغر بأسبابه فى كل حين ، وكل مكان .

كلام ! نعم كلام !

ولكننا لا نستخف بهذا الكلام لأنه مرحلة لازمة من مراحل
الإصلاح . ويكفى أن نذكر أن الإصلاح مستحيل بغير كلام
يسبقه - لنعلم أن هذا الكلام مرحلة عملية فى حياتنا
الاجتماعية ، وأتينا نعمل شيئاً حين نقول شيئاً ، ولا نعمل
إلا بعد أن نقول .

فلا ضير من الكلام ، بل فيه خير لا شك فيه .
وستكلم على هذا الكلام ، لنرى ما يصلح منه وما
لا يصلح ، وما ينبغى أن نقصده بكلامنا ، وما ينبغى أن نصرف
القصد عنه إلى ما هو أصلح وأجدى .

فأكثر ما يقال عن عيوبنا الاجتماعية يرمى تارة إلى الإصلاح
بالقوانين ، وتارة إلى حصر التبعة - أو المسئولية - فى طائفة من

المجتمع المصرى دون طائفة أخرى .
وكلا الغرضين يحتاج إلى كلام فى التعقيب عليه .

فما لا جدال فيه أن القوانين وسيلة لازمة من وسائل الإصلاح الاجتماعى ، وأنها ظاهرة تلازم هذا الإصلاح فى بعض الأدوار .

ولكننا يجب أن نكتفى بهذا ولا نزيد عليه : القوانين وسيلة لازمة ولكنها ليست بجميع الوسائل اللازمة ولا بأولها فى الترتيب ، ولا بأولها فى وجوب العناية .

لأن الأمة التى لا تعمل على شىء غير القوانين فى إصلاح عيوبها الاجتماعية تفسد فيها القوانين قبل أن تصلح الناس ، فتصبح مجالاً للظلم والمحاباة واستغلال السلطة ، والاحتيال على النصوص ، والتهرب من التنفيذ . أو تصبح القوانين نفسها مرضاً من أمراض المجتمع محتاجاً إلى العلاج .
فالقوانين وحدها لا تفيد .

بل لابد أن تقترن التربية القومية بالقانون ، ولابد أن يكون القانون مظهرًا للرغبة العامة فى تنفيذه ، لا مكرهًا للناس على غير ما يرغبون فيه .

ومن الخطأ البين أن يظن بالقوانين فى الأمم أنها أداة إكراه ، لأنها هى فى الحقيقة أداة رغبة تتفق عليها ، وبغير ذلك هيهات أن

- تفيد ، لأن الناس يحتالون على مخالفتها بكل حيلة مستطاعة ، -
فتبقى الحيلة ويذهب القانون .

ومن أمثلة ذلك قانون الخمر في الولايات المتحدة .
فلو كان هذا القانون ممثلاً لرغبة الأمريكيين لنجح وأفاد ،
ولكنه كان على خلاف رغبتهم فكان ضرره أكبر من نفعه ،
وانتهى به الأمر إلى الإلغاء .

صدر ذلك القانون على غير رغبة متفق عليها بين
الأمريكيين ، فلم يمنع الخمر ولم يقطع دابر السكيرين . بل بقيت
الخمر المغشوشة ، وأصبحت تجارة رابحة في أيدي المهربين
الأشرار يجمعون منها الثروات ، لأنهم يبيعونها في الخفاء بأعلى
الأثمان ، ويتهربون من القانون بإحدى طريقتين : إما برشوة
الحراس والرقباء ، وإما بإنشاء العصابات المجرمة لمقاومة
الحراس والرقباء ، وشاعت بين الناس عادة الخروج على
الشرعية وتشجيع الخارجين عليها ، فأصبح فريق من الأمة كأنهم
عصابة تعتمد على وسائل الإجرام في مناضلة الأخلاق المستقيمة
والآداب الصريحة . وخسرت الدولة مواردها من الضرائب
والمكوس ، وخسرت نفقاتها الكثيرة على الجواسيس ومطاردى
العصابات ، وخسر المواطنون آداب الصراحة واحترام
القوانين ، وخسر الشاربون الصحة والمال ، ولم يربح بين هؤلاء

الخاسرين جميعاً غير الغشاشين والمهرين والمجرمين وقناصى الربح الحرام من حيث أصابوه .

ذلك كله لأن « الإصلاح الاجتماعى » اعتمد عندهم على نص القانون وحده ولم يعتمد معه على الرغبة القومية والميول الأدبية . فأصبح القانون مرضاً اجتماعياً كمرض السكر أو يزيد .

* * *

كذلك يضل عن سبيل الإصلاح من يلقون التبعات فى العيوب الاجتماعية على طائفة من الأمة دون طائفة أخرى . ولنتخذ لذلك مثلاً من أزمة الزواج ، لأنها أوفر الأزمات نصيباً من كلام الناقدين فى الآونة الحاضرة .

فمن المسئول عنها ؟ يسأل عنها الرجال ؟ يسأل عنها النساء ؟ يسأل عنها الشبان ؟ يسأل عنها الفتيات ؟ يسأل عنها الحكام ؟ يسأل عنها المحكومون ؟

ليس من المعقول أن يسأل عنها فريق من هؤلاء دون فريق . لأن الرجال لا ينشئون وحدهم والنساء لا ينشأن وحدهن . ولأن الشبان أبناء رجال ونساء والفتيات أخوات شبان وخطيبات فتيان ، فكل عيب فى طائفة منهم فهو دليل على عيب فى الطائفة الأخرى ، وكل علاج يوصف لإحدى الحالات لابد أن يتناول جميع الحالات ، وإلا فهو علاج مخفق عقيم .

وربما كانت الحالة المشكو منها ضرورة غالبة لا حيلة فيها للرجال ولا للنساء ، بل لا حيلة فيها للأمة بأسرها ، لأنها حالة عالمية تتساوى فيها الأمم وتتجاوز طاقة الآحاد والجماعات . ولنضرب لذلك مثلاً من أزمة الزواج التي نحن في سياقها . فإنها ترجع في بعض أسبابها إلى أطوار عالمية لا حيلة فيها لطائفة واحدة ولا لأمة واحدة ، ولا تعالج إلا على أساس شامل لجميع الأقوام .

كان الشاب قبل مائة سنة يتزوج في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة ، وقلما يتجاوز العشرين إذا أفرط في التسويف والتأجيل .

لأن إعداد الشباب للحياة الاجتماعية كان يومئذ يتم في تلك السن المبكرة .. إلا في النادر الذي لا يقاس عليه . كان يتعلم الكتابة والحساب ويحفظ شيئاً من القرآن ويخرج للحياة العامة بهذا الزاد اليسير من التعليم ، وفيه الكفاية لمقتضيات الحياة في تلك الأيام .

لكن العلوم في العصر الأخير قد تشعبت واتسعت ، والأعمال قد تعددت وتنوعت ، والاستعداد للحياة العامة قد تطاول أمدّه من سنة أو سنتين إلى عشر سنين ، بل إلى ضعف ذلك الزمن إذا أريد التخصص في علم من العلوم أو صناعة من الصناعات . هذا هو سبب للتسويف في الزواج لا حيلة فيه للشباب

ولا للفتاة ، ولا حيلة فيه لهذه الأمة أو لأمة أخرى على انفراد ، ولا بد من مواجهته بعلاج شامل للأمم جمعاء ، أو محاولة التوفيق بينه وبين نظام الأسرة ومطالب الاجتماع .

ويشبه هذا السبب في العموم والذیوع أن وسائل السهر والفرجة قد تضاعفت بزيادة المخترعات الحديثة كالصور المتحركة وسرعة المواصلات بين أقصى مكان وأقصى مكان . فهذه حالة لا تخص بلدًا من البلدان ولا طائفة من الطوائف ، ولا بد لها من العلاج الشامل الذى قدمناه .

وهناك مسائل تدخل فى إرادة الفتيان والفتيات وتعالج بالقوانين أو يمكن أن تدخل فى نطاق التشريع ، ولكنها قد تفيد من جانب وتضر من جانب أو جوانب كثيرة . إذا اعتمدنا فيها على الإكراه وحده ولم نحسب معها حسابًا للعوامل الاجتماعية التى تجرى فى مجراها الطبيعى ، فتنجح حيث تحقق القوانين . فى حالات كثيرة يكون الإحجام عن الزواج علة واهية تحتاج إلى قصاص من روادع المجتمع الطبيعى ، فلا ينبغى أن تتعرض لها القوانين إلا بمقدار .

تخطب الفتاة فتأبى الخطيب لأنه لا يضمن البقاء فى القاهرة أو فى عاصمة من العواصم الكبرى . أو تأباه لأنها لا تتزوج إلا من ضابط أو وكيل نيابة أو صاحب سلطة إدارية يقف على باب الجنود والأتباع فى الملابس الرسمية ، وقد تغلو فى الطلب

فترفض التاجر والزارع ولو كانا من ذوى اليسار ، وترفض الشاب المثقف المتعلم لأن ثقافته لا ترشحه لوظائف السلطة ومظاهر الوجاهة ، وتنسى أنها تتزوج لتبنى أسرة مع زوجها لا لتدخل الأسرة التى فرغ الآباء والأجداد من بنائها .

فإذا تدخل القانون لإكراه الشبان على البناء بهؤلاء الفتيات فقد يشفى علة ويبقى عللاً أخرى فى بنية المجتمع هى أحوج إلى الشفاء .. وقد يحمى بتدخله أضراراً لا تستحق الحماية ، لأنها أضرار تشنى عزائم الشبان عن اقتحام الحياة فى ميادينها المختلفة ، وتحرم الصناعات الشريفة حقها من الاحترام والإقبال ، وقد يكون الإعراض عن الزواج فترة من الزمن علاجاً لهذه العلل الواهية وعاملاً من عوامل الإصلاح الطبيعى فى أوانه وهو فى ظاهره داء من الأدواء إلى حين .

هذه أمثلة يسيرة للعلاقة بين الإصلاح الاجتماعى والقوانين وأداة التشريع على التعميم .

بينها لا شك علاقة قائمة ، بل علاقة وثيقة لا انفصام لها ، ولكنها لا تستقيم ولا تفيد إلا على اعتبار واحد : وهو أن يكون القانون عنواناً للرغبة العامة والشعور بالحاجة الصحيحة إليه ، وألا يكون القانون مع ذلك هو الوسيلة الوحيدة للإصلاح . لأنه

كما قدمنا يفسد في أيدي الناس قبل أن يصلحهم ويحاول الخلاص
من ضرر فيأتي بأضرار .

وهذا بعد كلام في الإصلاح ...

نعم كلام !

ولكنه مرحلة من مراحل العمل إذا وجب أن يقال ، وإذا كان
كلام الناس ضرورياً في مرحلة من مراحل الإصلاح - فهو
والعمل سواء .